

القاهرة في 11 أبريل 2021

دشن صندوق مصر السيادي أولى الخطوات التنفيذية لتطوير وتأهيل مجمع التحرير عبر الانتهاء من مذكرة المعلومات وعرضها على المستثمرين والمطورين الأجانب والمحليين

ويستهدف الصندوق جذب مطورين وشركاء من كافة أنحاء العالم، واستخدام كل الأفكار الإبداعية من مستثمرين متخصصين في إعادة تأهيل واستخدام الأصول القائمة، كما هو الحال في مجمع التحرير كأصل تاريخي متميز في وسط القاهرة، بهدف خلق قيمة مضافة لأصول الدولة تحقق عوائد مستمرة للأجيال القادمة

وقالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي إن عملية إتاحة مذكرة الطرح الخاصة بتطوير مجمع التحرير تأتي في وقت مناسب بعد النجاح الكبير للحدث التاريخي لموكب نقل المومياوات الملكية من المتحف المصري إلى متحف الحضارة مروراً بمجمع التحرير والذي ظهر بشكل متميز، وتتوكل هذه الخطوة مع الانتهاء من إخلاء المجمع بالكامل من كل الهيئات الحكومية التي كانت تشغل المبنى

وأكدت السعيد أن تطوير مجمع التحرير يأتي ضمن صميم واستراتيجية صندوق مصر السيادي الذي يعمل على تطوير الأصول وتعظيم العائد منها والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في ثروات مصر وفق أحدث الأساليب العلمية للاستثمار وتحقيق أعلى درجات الاستفادة من الأصول غير المستغلة، وسيكون مجمع التحرير نموذج لتعامل الصندوق مع الأصول التي ستؤول له

أضافت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أنه من المتوقع أن يتقدم للمشاركة في عملية التطوير عدد من كبرى الشركات المصرية والعربية والعالمية وسيتم المفاضلة بينها بشفافية واختيار الأنسب للدخول في شراكة مثمرة وقوية تشجع باقى المستثمرين على الدخول في شراكات مستقبلية مع الصندوق السيادي

وقال أيمن سليمان الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي إن إدارة الصندوق نجحت في التوصل للشكل المناسب للشراكة المستهدفة بعد الانتهاء من الدراسات المالية التي ساهمت فيها شركات استشارية متخصصة

وأكد سليمان أن نموذج الشراكة سيقوم على مساهمة الصندوق السيادي بالأصل المتمثل في المجمع والدراسات الفنية والرفع المساحي، فيما سيساهم الشريك أو المطور العقاري بالتمويل ومكونات التطوير الأخرى، وستكون عملية التأهيل قائمة على تطوير المبنى ليكون (متعدد الاستخدامات -فندقي-تجاري- إداري – ثقافي

ومن المنتظر الاتفاق مع المطور بنهاية الربع الثالث من العام الجاري، على أن يتم تحديد الإطار الزمني لعملية التطوير بالاتفاق مع المطور الفائز بالمشروع، مع إعطاء أولوية في الاختيار للأسرع في الإنجاز. وأكد سليمان أن التنوع في استخدامات المبنى سيضمن وجود عائد مستمر سواء من المكون الفندقي أو التجاري، مشيراً إلى أن منطقة التحرير هي منطقة جذب قوية للمكاتب والشركات ويرجع ذلك إلى موقعها الاستراتيجي ما بين شرق وغرب القاهرة

ويرجع تاريخ إنشاء مجمع التحرير إلى 70 سنة بموجب تكليف ملكي كأول مبني إداري يضم دواوين الحكومة في مصر وحمل اسم "مجمع الحكومة"، والذي تم تغيير اسمه فيما بعد لـ"مجمع التحرير" حالياً، والمكون من 13 دوراً بمساحة بنائية 58 ألف متر مربع و 1356 غرفة على الوضع الحالي

المبني قام بتصميمه المعماري المصري د.م. محمد كمال إسماعيل في عام 1948 وتم الانتهاء منه في 1951، على الطراز المعماري الحديث القائم على الأشكال الهندسية الميسرة الخالي من الزخارف الخارجية، والذي اتخذ منه ميدان التحرير شكله الحالي